Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 84 | Issue 3 Article 3

7-1-2024

Political Empowerment of Women in the State of Kuwait

Yahya Abdal
Department of Sociology at Skill Service - Class of Skill Skinks - Kuwait Inrest - Kuwait,
yahya.abdal@ku.edu.kw

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Sociology Commons

Recommended Citation

Abdal, Yahya (2024) "Political Empowerment of Women in the State of Kuwait," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 84: Iss. 3, Article 3.

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

التمكين السياسي للمرأة في دولة الكويت[*]

د. يحيى عبد الخضر عبدال
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت

الملخص:
هدف الدراسة: تسعى الدراسة للتعرف على واقع تمكين المرأة سياسيًا في ضوء جهود دولة الكويت، واستخدم البحث منهج المسح الاجتماعي. **المنهجية:** بلغ عدد أفراد العينة البحثية 1325 مستجيبًا ومستجيبة من الموظفات الكويتيات في القطاعين الحكومي والخاص. وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور: الأول، شمل البيانات الأساسية كالعمر، نوع العمل، المستوى الوظيفي، المؤهل الدراسي، الانتماء الحزبي، المشاركة البرلمانية، المشاركة البلدية. والثاني، شمل عبارات المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت. وشمل الثالث العبارات الخاصة بمعوقات تمكين المرأة في الكويت. أدخلت البيانات وحللت بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، والفروق بين المتوسطات والنسب المئوية. **النتائج:** خلصت نتائج الدراسة إلى أن عبارات المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت قد تحققت من وجهة نظر مجموعة البحث بدرجة كبيرة، وأن عبارات معوقات تمكين المرأة في الكويت من وجهة نظر مجموعة البحث قد تحققت بدرجة متوسطة. **الخلاصة:** وأوصت الدراسة بتوجيه جهود وخطط الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني لتسريع تفعيل التشريعات والقوانين التي تدعم تمكين المرأة وتبصير المجتمع الكويتي بأهمية مشاركتها في الجوانب السياسية.
المصطلحات الأساسية: الكويت – المرأة - التمكين السياسي.

Abstract:
Objective: The study seeks to identify the intellectual framework for women's empowerment, identify the stages and developments that Kuwaiti society has gone through to empower women politically, and identify the challenges and obstacles facing women's political empowerment in the State of Kuwait. The research used the descriptive method. **Methods**: The research sample numbered 1325 female respondents from Kuwaiti employees in the government and private sectors. The questionnaire consisted of three axes: the first included basic data such as age, type of work, job level, academic qualification,

[*]**مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (84) العدد (5) يوليه 2024.**

party affiliation, parliamentary participation, and municipal participation. The second, included expressions of women's political participation in the State of Kuwait, and the third included expressions related to the obstacles to women's empowerment in Kuwait. The data were entered and analyzed by the SPSS statistical program, and the study relied on descriptive statistics, and the differences between means and percentages. **Results**: The results of the study concluded that the expressions of women's political participation in the State of Kuwait were achieved from the point of view of the research group to a large extent, and that the phrases of obstacles to women's empowerment in Kuwait from the point of view of the research group were achieved to a moderate degree. **Conclusion**: The study recommended directing the efforts and plans of the state in cooperation with civil society to accelerate the activation of legislation and laws that support the empowerment of women and the enlightenment of Kuwaiti society on the importance of women's participation in political aspects.

Keywords: Kuwait - Women - Political Empowerment.

مقدمة:

تعد قضية النهوض بالمرأة وتمكينها إحدى الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، فلقد استحوذت قضايا المرأة وتحسين وضعها الاقتصادي والسياسي على اهتمام كبير في الألفية الثالثة، وتدعم هيئة الأمم المتحدة تمكين المرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين، ويقوم عمل مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شراكة قوية مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع ككل بهدف جعل تمكين المرأة أولوية وطنية لتحقيق النمو الشامل والعدالة الاجتماعية، والمرأة الكويتية ليست بمعزل عن التحديات المحلية والعالمية، فقد شهدت دولة الكويت في الفترة الماضية اهتمامًا غير مسبوق بقضية حقوق المرأة السياسية من خلال التحرك الحكومي لإقرار هذه الحقوق، وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية، واتخذت دولة الكويت العديد من التدابير والتشريعات التي تكفل للمرأة والفتاة حقوقهن، وفرض الحماية القانونية لهن، وذلك لتحقيق الاستقرار والتركيز على ما من شأنه أن يسهم في تمكين المرأة والحفاظ على كيانها ووجودها (المكيمي، 2010)، وتؤمن دولة الكويت بأن التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها في المجتمع دون المشاركة الإيجابية من قبل المرأة، كما تؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وتسعى لتفعيل إسهامها في الحياة العامة من قبل السياسات والخطط الحكومية، وفي عام 2015 وقع سمو أمير الكويت على أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وما تتضمنه من تبني السياسات التي تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصاديًا واجتماعيًا وتشجيعها على المشاركة بجميع صورها (حمد، 2021).

ولقد حازت المرأة الكويتية على بالغ الاهتمام والرعاية منذ إعلان بدء المشروع النهضوي للدولة بإقرار دستور 1962، فقد رحبت الدولة بإسهام المرأة في مختلف مجالات الحياة عملًا بمفهوم المواطنة، الذي يقر المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا، وشكلت المرأة الكويتية كذلك أغلبية عددية ونوعية في بعض المجالات، ففاقت أعداد الإناث الكويتيات أعداد الذكور الكويتيين، كما أن نسبة الطالبات في الجامعة فاقت نسبة الذكور بما لا يقل عن النصف ولا سيما في السنوات الأخيرة" (العجمي م.، 2004، صفحة 14). "وفي مجال الحقوق السياسية للمرأة الكويتية سمحت الدولة للنساء بالتعاطي فى الشأن السياسي سواء بالكتابة الصحفية أو تقلد المناصب الحكومية العليا، وتمكنت من تقلد مختلف المناصب القيادية بما فيها وكيلة الوزارة ومديرة الجامعة والسفيرة ورئيسة التحرير لعدد من الصحف والمجلات المحلية، كما شاركت في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وكان لديها نشاط ملحوظ وحضور متميز في الحملات الانتخابية من أجل دعم المرشحين الداعمين لقضية الحقوق السياسية للمرأة" (سعود و المبيريك، 2020، صفحة 13).

ويعرف تمكين المرأة على أنه مفهوم يتضمن قدرًا كبيرًا من الخيارات التي يجب أن تتوفر للمرأة سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدي إلى تحسين قدرتها لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات، لذلك يشمل تمكين المرأة إزالة جميع العوائق التي تقف في طريق تحقيق ذاتها والحصول على حقوقها، واكتسابها المهارات اللازمة لتجاوز هذه الصعوبات، ومنها مصادر الدعم التي تستطيع أن تساند المرأة في سعيها لتحقيق أهداف التمكين بوجه عام (Malhotra, 2011).

وبناءً على ما سبق يسعى البحث لمعرفة جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا والحصول على حقوقها من خلال القوانين والقرارات التي تصدرها لرفع مكانة المرأة وتمكينها، وذلك من خلال التعرف على وجهة نظر الموظفات الكويتيات في دولة الكويت.

مشكلة البحث:

لمواكبة التغيرات السريعة في العالم كان لازمًا على المجتمعات إعادة النظر في تمكين أفرادها ورسم الرؤى والأهداف خاصة المرأة وإعادة النظر في حقوقها من أجل تنمية حقيقية وشاملة، ولقد حظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام على المستوى العالمي والمحلي، فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعًا بارزًا على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهدًا واهتمامًا وسعيًا سياسيًا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكًا مساويًا، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين

الكامل والشامل للمرأة (زايد، 2008)، "ويعتبر مدخل تمكين المرأة من المداخل المستخدمة من قبل الدول لإدماج المرأة في التنمية، وهو مدخل حديث مصاغ من نساء دول العالم الثالث يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف، والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا" (فاروق، 2001، صفحة 211)، ولذلك يعتبر من أهم المناهج التي يجب اتباعها والأكثر تداولًا في الوقت الحاضر.

وتهدف رؤية كويت 2035 إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جانب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية ويزكي روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي يدعم المرأة الكويتية، ويعمل على ترسيخ قيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطورة، انطلاقًا من رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وتنفيذًا لمرئياته السامية في هذا الخصوص، حيث تتمتع دولة الكويت بكل المقومات الأساسية للانطلاق نحو تحقيق هذه الرؤية المستقبلية وتوفير فرص الاستثمار والتنمية، مثل الموقع الجغرافي المتميز، والبنية التشريعية الجيدة، والنظام القضائي المتكامل، وسياسة خارجية متزنة دولية (عبدالباسط، 2021). ولقد بذلت دولة الكويت في السنوات الماضية جهودًا لدعم وضع المرأة في دولة الكويت، حيث اشتملت هذه الجهود على العديد من الإجراءات التي تستهدف تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، فأنشئت مؤسسات خاصة لتحقيق هذا الهدف، كما تم العمل من أجل القضاء على مظاهر التمييز كافة ضدها، بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها، فضلًا عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلبًا على المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي، كما شملت الخطط التنموية ومنها الخطة الخمسية منذ عشر سنوات على برنامج جاد لتدريب النساء في القيادة السياسية، وأيضًا رفع قدراتهن على شغل الوظائف القيادية (World Economic Forum, 2017-2018).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من دولة الكويت لتمكين المرأة، فإن النظر إلى مستويات التمكين المتاحة للمرأة الكويتية في سوق العمل نجد التناقض المذهل لمن ينظر من الخارج إلى الإحصاءات السنوية، سواء تلك المتعلقة بنسب تعليم المرأة أو عدد الفتيات اللواتي تخرجن من الجامعة مقارنة بعدد الرجال، في حين لا يجد هذا العدد من الخريجات طريقه إلى سوق العمل والحصول على الوظائف أو الإسهام في الحياة العامة والوظائف العليا بشكل يتسم بالعدالة والمساواة مع الرجال، وبالرجوع إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهات الدولية كالبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نجد أن الكويت فاقت المتوسط الإقليمي في نسبة مشاركة المرأة سواء في التعليم أو في القوى العاملة، ولكن لا

تزال مشاركتها تمثل 37,6% في القطاع الإنتاجي الخاص، وهي أقل من مشاركة الرجال، كما تشير الإحصاءات إلى ضعف تمكينها سياسيًا متمثلًا في مشاركتها في مجلس الأمة الكويتي، وأيضًا ضعف تمكين المرأة الكويتية اقتصاديًا وسياسيًا (عبدالباسط، 2021).

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الإطار الفكري لتمكين المرأة؟
2- ما واقع مشاركة المرأة سياسيًا في دولة الكويت؟
3- ما التحديات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت؟
4- ما مدى تأثير متغيرات (العمر، نوع العمل، المستوى الوظيفي، المؤهل الدراسي، الانتماء الحزبي، الانتخابات البرلمانية، الانتخابات البلدية) في تمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- تعريف الإطار الفكري لتمكين المرأة.
- تحديد المراحل والتطورات التي مر بها المجتمع الكويتي لتمكين المرأة سياسيًا.
- التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت.
- تقديم أهم التوصيات والمقترحات لتمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي في ما يلي :

- تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعًا مهمًا يتعلق بتمكين المرأة، وهو من الموضوعات المهمة نظرًا لتعاظم الدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية.
- يوضح البحث أهمية تمكين المرأة للرفع من مكانتها وزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التطور الذي يشهده المجتمع.
- يشكل البحث إضافة وإثراءً معرفيًا في مجال تمكين المرأة في شتى المجالات.
- تفيد نتائج البحث في تقديم تصور مقترح يسهم في تمكين المرأة الكويتية.

الدراسات السابقة:

فيما يلي أهم الدراسات السابقة وثيقة الصلة بقضية تمكين المرأة، وسيتم عرضها بدءًا بالدراسات العربية ثم الأجنبية، من الأحدث للأقدم.

1- دراسة (عبدالكريم، 2022)

هدفت الدراسة تعريف مفهوم التمكين السياسي للمرأة؛ لإزالة الغموض عنه لدى الأكاديميين وغير الأكاديميين، بالاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن مظاهر تمكين المرأة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية قد تطور ومر بمراحل من النضج بفضل جهود المنظمات الدولية التي أقرت حقوق المرأة وتمكينها، وأنه من الضروري العمل على تمكينها من أجل رفع مكانتها والحد من التمييز بينها وبين الرجال؛ لأن المجتمعات لا تتقدم إلا بالمساواة في جميع الحقوق بين الرجل والمرأة والقضاء على المظاهر التي تعوق من إظهار شخصيتها.

2- دراسة (ضيدان، 2022)

هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية، وتقديم توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بدولة الكويت في مجالات التنمية وبما ينعكس إيجابًا على وضعها سياسيًا وتشريعيًا، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن عملية تمكين المرأة الكويتية لا زالت في بدايتها، وحتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية، لا بد من إزالة المعوقات الاجتماعية والثقافية كافة، ومما لا شك فيه أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية مهم جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في المجالات كافة من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة.

3- دراسة (القاضي، 2021)

هدفت الدراسة إلى توصيف وتحليل أهمية عمل المرأة الكويتية في تحقيق التنمية، وكذلك أهم مظاهر تمكينها في سوق العمل، وعرض أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها في هذا السياق ومناقشتها، ومحاولة التوصل إلى مجموعة مقترحة من الآليات لدعم وتعزيز عملية تمكين المرأة الكويتية في سوق العمل، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أهمية وضع الاحتياجات التدريبية قيد التنفيذ من خلال خطة زمنية طموحة، تتيح فرص الحصول على التدريب للنساء الراغبات في الدخول لسوق العمل كافة، وتقلد المناصب القيادية، ومن المفيد أن تصمم البرامج التدريبية للرجال والنساء سويًا يحضرها أصحاب الخلفيات العلمية المشتركة على حد سواء.

4- دراسة (كركوري، 2021)

هدفت الدراسة للتعرف على محددات تمكين المرأة الجزائرية في المجال السياسي، اعتمادًا على المنهج الوصفي، استبانة طبقت على عينة من رجال السياسة بلغ عددهم (145)، وتوصلت الدراسة إلى أن قضية تمكين المرأة الجزائرية في المجال السياسي كانت نتيجة تطورات إيجابية شهدتها الدولة الجزائرية في منظومتها الدستورية، والتي ترتبط على وجه الخصوص بضمان وحماية الحقوق السياسية للمرأة وإبراز مكانتها في المجتمع من خلال تفعيل دورها السياسي، مع ضرورة العمل على تكريس حق المرأة الجزائرية بتوسيع

حظوظها في اكتساب العضوية داخل المجالس المنتخبة، وهو الأمر الذي يتناسب وقاعدة التمييز الإيجابي لصالح المرأة.

5- دراسة (سليمان، 2020)

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة المصرية من أجل خدمة مجتمعها وتنميته، والمقارنة بين النوع (ذكر/ أنثى) لمعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات. استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذى يتم عرضه عن طريق دراسة الظاهرة كمًا وكيفًا، وتم الاعتماد على عينة عشوائية عنقودية قوامها (214) مفردة، وتوصلت النتائج إلى أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية، التي تشمل العادات والتقاليد، والتعليم، وتليها العوامل السياسية والاقتصادية، وأخيرًا العوامل الشخصية، وتوصي الدراسة بتصحيح صورة المرأة في المجتمع عن طريق المناهج الدراسية والإعلام، والعمل على تدعيمها وترشيحها للمناصب السياسية والقيادية بغض النظر عن السن أو نوع العمل، وذلك عن طريق تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقتها وقدراتها الإدارية في المجالات كافة.

6- دراسة (كربوسة، 2019)

هدفت الدراسة للتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة العربية من أجل مشاركة فعالة في سوق العمل، وتعرف آليات تحقيق تمكينها في المجالات كافة، كما أكدت الدراسة أن التمكين السياسي للمرأة العربية يعطيها القدرة على التأثير في القرارات المجتمعية على أساس أنه عملية ديناميكية مترابطة ومتداخلة من العمليات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والوصفي التحليلي. وأشارت النتائج إلى أن هناك ثلاثة معوقات رئيسة تم استخلاصها، وهي المعوقات الاجتماعية والثقافية والمتمثلة في العادات والتقاليد والموروثات الفكرية، والتعليم، والمعوقات السياسية التي تتمثل في غياب التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي للمنظمات والأجهزة التنفيذية، والمعوقات الاقتصادية، التي تتمثل في وجود العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها الفجوة بين دخل الرجل والمرأة وعدم الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بالعمل والمشاركة في المهام، أيضًا إضافة لغياب عملية بناء قدرات المنظمات النسائية . وأوصت الدراسة بأهمية التوجيه نحو أهمية تسليح المرأة بالدرجات العلمية العليا وتأهيلها للتنمية المجتمعية، مع محاولة عدم الاكتفاء بالنصوص القانونية والخطب والشعارات وإنما ضرورة تضافر الجهود بين (الدولة والقطاع الخاص والمدني)؛ لخلق بيئة ملائمة لنمو وتدريب المرأة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

7- دراسة (عبدالمجيد، 2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور السياسي للمرأة العربية في الفترة (2003-2017)، وذلك من خلال دراسة حالة المرأة العراقية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدور ومنهج النظم في الإجابة عن إشكالية تتعلق بدور المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين تعليم المرأة العراقية ودورها ومشاركتها السياسية لأن المرأة المتعلمة والمثقفة تصبح قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بها شخصيًا وبأسرتها ومجتمعها، حيث إن المشاركة السياسية للمرأة العراقية هي بحد ذاتها قفزة نوعية تدل على درجة استقلالية المرأة بنفسها وبقرارها، وبالتالي تقلل من اعتمادها على الرجل.

8- دراسة (ردايدة، 2017)

هدفت الدراسة إلى تبيان واقع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية في الدول العربية التالية (الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية) من خلال رصد التطور الزمني لمشاركتها الاقتصادية والسياسية، باستخدام المنهج المقارن لإبراز أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين النظم السياسية العربية، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها. وتوصلت إلى أن هناك مجموعة من المكتسبات القانونية التي تحققت لتمكين المرأة سياسيًا، غير أن ذلك لم يسمح لها بدخول مراكز القرار بشكل كاف سواء تعلق الأمر بالتمكين في المجالس النيابية أم في السلطة التنفيذية أو المجالس المحلية أو المؤسسات الحيوية العامة، وكذلك الأمر في هيئات وكوادر الأحزاب السياسية.

9- دراسة (الكردي، 2017)

هدفت الدراسة إلى معرفة مسيرة استراتيجية تمكين المرأة الإماراتية وريادتها (2015-2021)، والمرتكزات التي انطلقت منها، والأولويات التي ركزت عليها، ومستقبل المرأة الإماراتية من حيث التمكين والريادة، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن والمنهج التحليلي والوصفي، وتوصلت لجملة من النتائج والتوصيات منها: على جميع مؤسسات المجتمع المدني مساندة أهداف الاستراتيجية والمساهمة في إنجاحها، والتوصية بدور المرأة الإماراتية المباشر في تحقيق النجاح من خلال المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق العمل والتعليم والمشاركة الواعية في العمل الوطني.

10- دراسة (العجمي ن.، 2017)

هدفت الدراسة للتعرف على تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التطورات السياسية الحالية، وتوضيح أهمية قضية تمكين المرأة الكويتية، من خلال توضيح دور الدولة في هذه القضية وأهم المشكلات التي تواجهها المرأة في الدولة. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، عبر استعراض البحوث والتقارير والندوات، وخلصت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تواجهها المرأة الكويتية هي العادات والتقاليد والفهم الخطأ للدين، إضافة إلى عدم الوعي بأهمية

التمكين السياسي باعتباره مجالاً من مجالات التمكين، وقدمت مجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة تمكين المرأة الكويتية ومنها الندوات التي تسهم في إبراز دور المرأة في المجتمع الكويتي وزيادة الدورات التأهيلية والتأسيسية للأدوار السياسية والقيادية، إضافة إلى توضيح دور الدين ونظرته تجاه مشاركة المرأة في المجالات العديدة والأدوار المختلفة.

11- دراسة (Marilee, 2013)

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، بالاعتماد على المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، وتوصلت إلى ضرورة توفير هذه العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة من أجل بناء مجتمع متكامل، وقسمت إلى مجموعتين: الأولى هي العوامل الرئيسة وتتضمن الحالة العائلية من منظور مجالات العمل والحقوق المرتبطة بالعمل كالأمن الوظيفي، وإجازة الأمومة، وإجازة رعاية الطفل، والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحة، والثانية هي توافر الموارد المالية والحقوق القانونية والاتجاهات الثقافية والتقليدية والدين، والتنشئة الاجتماعية والثقة بالذات والعنف ضد المرأة ووسائل الإعلام

12- دراسة (Kitschelt & Ream, 2011)

هدفت الدراسة إلى تعريف المشاركة السياسية والتمييز بين الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد أسلوب المشاركة السياسية للمواطنين (الطوعية والقانونية)، وبين الأنظمة التسلطية التي قد تتحمل بعض أنماط المشاركة السياسية من أجل استيعاب الإحباط المكبوت لدى المواطنين، كما تناولت أنماط المشاركة السياسية التي حصرتها في ثلاثة مجالات: الحركات الاجتماعية، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، ثم تناولت مواقع المشاركة السياسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى وجود عدة أمور تحكم المشاركة السياسية للمرأة وهي: الخصائص الفردية من استعداد ذاتي ودرجة تعلم ومستوى الدخل وطبيعة الوظيفة، الاستقطاب بمعنى عضوية المؤسسات والجمعيات المختلفة، التوجهات التي تشمل الأيديولوجيا والمصالح السياسية، كل ذلك في سياق النظام السياسي بما يفرضه من قيود.

13- **دراسة** (AlGharaibeh، 2011)**:**

هدفت الدراسة إلى استقصاء ثلاثة جوانب في حياة المرأة داخل البيئة البحرينية، من واقع المجتمع البحريني في ضوء التشريعات والقوانين، وتتمثل في المعايير الثقافية والتوقعات والتشريعات والعمليات السياسية، من أجل التحقق من معوقات عملية التمكين في البحرين، واقتراح الحلول المناسبة من أجل نجاح تجارب مساواة وتمكين المرأة بالبحرين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المعوقات، التي تقف عائقًا في سبيل تمكين المرأة، وأن التحديات التي تقف بوجه

تمكين المرأة تتمثل في المجتمع والثقافة الموروثة والجذور المتعمقة في التقاليد البحرينية ،والتعليم ومستوياته، وعدم وجود برامج واضحة وآليات تسهم في تمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

14- دراسة (المكيمي، 2010)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، كما استعرضت دور السلطة التشريعية وموقف مختلف التيارات السياسية إزاء مشاركة المرأة السياسية، واعتمدت الدراسة منهجية دراسة الحالة التي تركز على الكويت بشكل أساسي، كما اعتمدت في التحليل على المنهج البنيوي الوظيفي لدراسة العلاقات البنيوية في المجتمع الكويتي ولا سيما حقوق المرأة السياسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض العوامل التي يجب على السلطة التنفيذية توفيرها لكي تحصل المرأة الكويتية على حقها السياسي على أكمل وجه، مع ضرورة توفير السبل التي تتيح لها الحصول على حقها السياسي.

15- دراسة (بلول، 2009)

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسيًا، وتحديد معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية إضافة لاقتراح استراتيجية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين الواقع الذى تعيشه المرأة العربية وبين التوجهات والقرارات الدولية في مجال تمكين المرأة سياسيًا، وأن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التمكين السياسي وثقافة المجتمع العربي، إضافة إلى الارتباط الوثيق بين تمكين المرأة العربية ومستوى التعليم والتشريعات، وكذلك بين برامج الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية والتي تدعم مشاركة المرأة نسبيًا وبين تمكينها، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تمثيل المرأة العربية في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب والمجالس المحلية والمنظمات المدنية لزيادة دورها المجتمعي والسياسي في جميع الأعمار.

16- دراسة (الشلال، 2005)

هدفت الدراسة إلى معرفة توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية من حيث التوجهات السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية، واستعداد المرأة الكويتية للعمل السياسي، اشتملت عينة البحث على (407) امرأة كويتية في عمر العشرين فأكثر، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية تعد متوسطة، وتميل للانخفاض، وأن المعرفة تزداد بزيادة مستوى التعليم، كما أن الدخل المادي يتفاعل مع العوامل الأخرى، يلعب دورًا إيجابيًا فى التأثير على قناعة النساء المبحوثات بالمشاركة السياسية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة يتضح لنا أهمية قضية تمكين المرأة بصفة عامة، وتمكينها سياسيًا بصفة خاصة. وتشترك الدراسة الراهنة مع أغلب الدراسات السابقة في توظيف المنهج الوصفي. كما أفادت منها في دعم مشكلتها البحثية وتعميق إطارها الفكري والنظري. ولكنها تنفرد عنها بتناولها للمرأة الكويتية ودرجة تمكينها سياسيًا بدولة الكويت.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يهتم برصد الواقع ووصف الظاهرة كما تحدث في الواقع الفعلي لها، وذلك من حيث معرفة الاتجاهات المختلفة والمتباينة نحو هذه الظاهرة، ويعد هذا المنهج الأنسب لإجراء مثل هذا النوع من الدراسات.

أداة البحث: استبانة للتعرف على جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا.

عينة البحث: العينة القصدية، وشملت (1325) مواطنة كويتية، لمعرفة جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا.

حدود البحث:

- **الحد الموضوعي:** اقتصر البحث في تناوله على معرفة جهود دولة الكويت المبذولة لتمكين المرأة سياسيًا.
- **الحد البشري:** عينة متنوعة تمثل المرأة الكويتية.
- **الحد المكاني:** دولة الكويت.

مصطلحات البحث:

1- التمكين:

يعرف التمكين على أنه "فعل اجتماعي يهدف إلى حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديًا أو جماعيًا وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية" (الأحمد، 2016، صفحة 15).

2- التمكين السياسي للمرأة:

يعرف التمكين السياسي للمرأة بأنه "عملية دفع المرأة للمشاركة الفاعلة والمؤثرة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع دائرة الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، وتستلزم مشاركتها الفاعلة لتنمية وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتملك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في المجتمع، وتكمن مصادر القوة في المعرفة أولًا، والثقة بالنفس ثانيًا، وعملها ضمن إطار الجماعة وليس وفق الإطار الفردي" (الحسن، 2010، صفحة 3).

الإطار النظري:

أولًا: مفهوم التمكين:

يتضمن مفهوم التمكين بصفة عامة قدرًا من الأهمية باعتباره عنصرًا حيويًا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني منح القوة، فهو عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة

في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن إيجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم. والتمكين بوصفه عملية هدفها تحويل الأشخاص الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعية (للمرأة، 2005).

أما عن مفهوم تمكين المرأة بصفة خاصة، فيعرف بأنه "العملية التي من خلالها تدرك النساء على المستوى الفردي أو الجماعي آلية وكيفية عمل علاقات القوة، التي تحقق لهن الثقة بالنفس والقوة لتحدي اللا مساواة النوعية" (Baden & Oxaal, 2017, p. 357).

ثانيًا: أهمية تمكين المرأة:

لتمكين المرأة عدة فوائد وأهميات وإيجابيات تنعكس على المرأة باعتبارها فرداً وعلى البيئة المجتمعية ككل، والتي تتمثل في التالى (علام، 2018، صفحة 61):

- رفع كفاءة المرأة وتنمية قدراتها المهنية والوظيفية بما ينعكس بشكل فعال وإيجابي على تكوين وصقل شخصية المرأة وقدرتها على إنجاز المهمات، والتعلم المستمر.
- تقليل نسب البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للنساء الراغبات في دخول سوق العمل والإسهام في بناء التنمية المجتمعية، كل حسب موقعه وقدراته.
- تفعيل الدور النسوي في صنع القرار والمشاركة فيه من مبدأ العدالة والمساواة والديمقراطية على مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة.
- تشكيل نماذج المرأة الناجحة القادرة على الموازنة بين مسؤولياتها والنجاح على الصعيد المهني والشخصي والاجتماعي.
- المشاركة في تحمل المسؤوليات والواجبات وعدالة توزيع الحقوق على أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا، والقضاء على أشكال التمييز والعنصرية لجنس معين على حساب الآخر في فرص التعليم والعمل.

ثالثًا: أهداف تمكين المرأة:

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة بتمكين المرأة أهمها ما يلي (الشيخ، 2011، صفحة 237):

- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإتاحة الفرصة للمرأة لتحقيق مكانتها.
- تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال اندماجها الكامل في الأنشطة السكانية الصحية، التعليمية، والأنشطة التي تساعد على أن تدر سواء باعتبارها شريكًا نشيطًا أو مستفيدًا.
- إيجاد سباق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطور المعرفي.
- تغيير العلاقات النوعية الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار،

وتغيير العلاقات المهنية في اتجاه الانحياز للخبرة والكفاءة وليس النوع، وتغيير العلاقات النوعية بمصادر الثورة الاقتصادية بوصفها مصادر للتمكين في مجالات أخرى.

- جعل التنمية أكثر تفاعلية ومشاركة بين الرجال والنساء، أي تنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء والفقراء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية وتمكنهم من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهم المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مختلف جوانب حياتهم.

رابعًا: أبعاد تمكين المرأة:

يعتبر التمكين عملية متعددة الأبعاد، وبدون تلك الأبعاد لا تعتبر النساء مشاركات بصورة عادلة في عملية التنمية، وتتمثل تلك الأبعاد فيما يلي (سعود ن.، 2004، الصفحات 55-56):

- البعد المعرفي: ويتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء في الحياة، ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية.
- البعد السياسي: ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء في الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات على المستوى الاجتماعي.
- البعد الاقتصادي: ذلك البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويعتبر هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء إنما يرجع إلى الاعتماد المادي، لذا يدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.
- البعد الصحي: يتضمن هذا البعد مساعدة المرأة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة، وظروفها الأسرية كربة منزل، وفي الوقت نفسه كعاملة، وذلك من خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكنها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت الكافي لرعاية أطفالها.
- البعد الاجتماعي: يتضمن هذا البعد امتلاك المرأة للمعرفة والمهارات والقدرات، التي تسهم في تعليمها بشكل كبير، ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل إيجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل.
- البعد الوظيفي: يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن الوظيفي، ومن ثم يهتم هذا البعد بتحسين وضع

المرأة في العمل وإيجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا.

خامسًا: مبادئ تمكين المرأة:

- يعتمد تمكين المرأة على عدة مبادئ أساسية هي (بلول، 2009، صفحة 95):
- المشاركة: حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين؛ حيث إنه أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.
- الاعتماد على الذات: يسعى التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.
- العدالة المجتمعية: حيث يسعى التمكين إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء، ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيدًا عن الحيز الشخصي.
- البدء مع المجتمع: حيث يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم محاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

سادسًا: مؤشرات قياس التمكين السياسي للمرأة:

اعتمد على عدة مؤشرات لقياس مدى التمكين السياسي للمرأة على أرض الواقع وفي مختلف الدول في العالم وفي فترات زمنية مختلفة، وهذه المؤشرات والعناصر تمثل بتحديد ما يلي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2004، صفحة 39) :

- المؤشر الأول: النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تشغلها المرأة في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار.
- المؤشر الثاني: النسبة المئوية لمشاركة المرأة في السلطة التنفيذية.
- المؤشر الثالث: النسبة المئوية للمرأة في الوظائف العامة.
- المؤشر الرابع: النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلو بأصواتهم في الانتخابات.
- المؤشر الخامس: النسبة المئوية لمن يحق لهم التصويت من كلا الجنسين.
- المؤشر السادس: نسبة الأعضاء من النساء مقارنة بنسبة الأعضاء من الرجال في مختلف المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وغيرها.

سابعًا: معوقات التمكين السياسي للمرأة:

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بالمرأة والمشاركة بين الرجال والنساء وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضدهن، والحكومة إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، لكن الحكومات ما زال دورها ضعيفًا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية، وللأحزاب السياسية أيضًا دور مهم حيث تعتبر مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية

جدًا، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة معوقات نذكر منها (الطراونة و أمين، 2011):

- قلة الموارد المالية: فالدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جدًا وهذا يستلزم وضع استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لها.
- غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصًا المرأة الريفية.
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.
- الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات.
- المعوقات الشخصية التي ترتبط بالمرأة نفسها وتتضمن ضعف قدراتها على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل، وتحمل المسؤوليات الاجتماعية وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية.
- معوقات متعلقة بالعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية.

إجراءات البحث الميدانية:

تكونت عينة البحث من (1325) مواطنة كويتية من الموظفات بدولة الكويت، لمعرفة جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا، واستخدمت العينة القصدية لاختيار عينة البحث، حيث وزعت أداة البحث على (1500) موظفة كويتية بدولة الكويت. عاد منها (1375)، الصالح منها لأغراض البحث (1325) استبانة.

واستخدم البحث منهج المسح الاجتماعي، الذي يهتم برصد الواقع ووصف الظاهرة كما تحدث في الواقع الفعلي لها، وذلك من حيث معرفة الاتجاهات المختلفة والمتباينة نحو هذه الظاهرة، وهو يعد المنهج الأنسب لإجراء مثل هذا النوع من الدراسات.

قام الباحث ببناء أداة (استبانة) وتطويرها؛ للتعرف على جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور: الأول، شمل البيانات الأساسية كالعمر، نوع العمل، المستوى الوظيفي، المؤهل الدراسي، الانتماء الحزبي، المشاركة البرلمانية، المشاركة البلدية. والثاني، شمل عبارات المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت وتكون من (17 عبارة)، وشمل الثالث العبارات الخاصة بمعوقات تمكين المرأة في الكويت والذى تكون من (14 عبارة) ليكون مجموع عبارات الاستبانة (31 عبارة)، وأمام كل عبارة تدرج ثلاثي يعبر عن درجة الموافقة، بحيث يتراوح ما بين مرتفعة (3) درجات، ومتوسطة (2) درجتان، ومنخفضة (1) درجة واحدة.

وللتحقق من صدق أداة البحث اعتمد على صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على الخبراء والمتخصصين في مختلف مجالات التربية. وقد طُلب منهم إبداء الرأي حول مدى صحة العبارات ومناسبتها

لمعرفة جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا، مع حرية الحذف والإضافة للعبارة، وبعد أخذ رأي المحكمين وإجراء التعديلات، استقرت الاستبانة في صورتها النهائية على (17 عبارة) في المحور الثاني، و(14عبارة) في المحور الثالث.

حُسِب الثبات بطريقة إعادة الاختبار(Test- Re –test)، إذ وُزعت الاستبانة على عينة مبدئية من المواطنات الكويتيات، بلغ عددها (30)، بخلاف عينة البحث، وبعد مضى أسبوعين أُعيد تطبيق الأداة على العينة نفسها، وبعد ذلك حُسِب معامل الارتباط للأداة وفق معادلة بيرسون التنبؤية، وبلغ معامل ثبات الأداة ككل (89.)، وهو معامل ثبات عال يعول عليه، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة والنسبة المئوية لكل منها حسب متغيرات البحث.

جدول (1) توزيع أفراد العينة وفقًا لمتغيرات البحث

م	متغيرات البحث		العدد	النسبة%
1	العمر	أقل من 30 عامًا	608	45.9
		من 30 إلى 40 عامًا	445	33.6
		أكثر من 40 عامًا	272	20.5
2	نوع العمل	حكومي	992	74.9
		خاص	333	25.1
3	المستوي الوظيفي	ليس إشرافيًا وليس قياديًا	741	55.9
		إشرافي	331	25
		قيادي	253	19.1
4	المؤهل الدراسي	ثانوية عامة او اقل	87	6.6
		دبلوم	358	27
		بكالوريوس	811	61.2
		دراسات عليا	69	5.2
5	الانتماء الحزبي	تنتمى	101	7.6
		لا تنتمى	1224	92.4
6	المشاركة البرلمانية	تشارك	737	55.6
		لا تشارك	588	44.4

7	المشاركة البلدية	تشارك	257	19.4
		لا تشارك	1068	80.6
الإجمالي			1325	100

ومن الجدول (1) يتضح وجود غلبة فيما يتعلق بأقل من 30 عامًا في فئة العمر، وفئة حكومي في متغير نوع العمل، وفئة ليس إشرافيًّا وليس قياديًّا في متغير المستوى الوظيفي، ولفئة البكالوريوس في متغير المؤهل الدراسي، ولفئة لا تنتمي في متغير الانتماء الحزبي، ولفئة تشارك في متغير المشاركة البرلمانية، وفئة لا تشارك في فئة المشاركة البلدية، ويدل كل ما سبق على صدق تمثيل العينة لمجتمع البحث الحالي.

النتائج الميدانية للبحث وتفسيرها :

فيما يلي أهم نتائج البحث الميدانية بعد تطبيق أداة البحث، ومعالجة البيانات إحصائيًا، حيث يتم هنا التعرف على واقع جهود دولة الكويت المبذولة في تمكين المرأة سياسيًا، ومعوقاته من الواقع الفعلي، ومن خلال الإجابة عن أسئلة البحث الحالي:

للإجابة عن السؤال الأول الذى ينص على: ما واقع مشاركة المرأة سياسيًا في دولة الكويت؟ رُتبت عبارات المحور الثاني الخاص بالمشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، من وجهة نظر مجموعة البحث. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(2) ترتيب عبارات محور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت من وجهة نظر مجموعة البحث

م	العبارات	المتوسط	الترتيب
1	أعرف موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي.	2.8284	الأول
2	أهتم بمتابعة القضايا السياسية محليًا ودوليا.	2.4238	السابع
3	أشارك في عضوية وأنشطة الاتحادات والنقابات في الدولة.	2.1817	السادس عشر
4	أرى أن عضوية المرأة في البرلمان تعزز مكاسب المرأة السياسية.	2.4142	الثامن
5	أؤيد تصويت المرأة في الانتخابات النيابية باعتباره حقًا من حقوقها المشروعة.	2.7337	الثاني
6	أؤيد ترشح المرأة في الانتخابات النيابية باعتباره حقًا من حقوقها المشروعة.	2.5615	الخامس
7	أرى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعزز دورها في الحياة العامة والخاصة.	2.4556	السادس
8	سأصوت للمرأة في الانتخابات لأنها الأقدر على تقديم مشروعات وخدمات لأبناء الدائرة.	2.3302	الثالث عشر
9	سأصوت للمرأة في الانتخابات لأنها الأقدر على التعبير عن قضايا المرأة.	2.3615	العاشر
10	أشارك في صنع القرارات السياسية التي تسهم في تسيير شؤون المجتمع والدولة.	2.3538	الحادي عشر
11	أؤيد الانضمام إلى الأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي.	2.1917	الخامس عشر
12	أسعى لتولى المهام القيادية التي تساعد في نيل الاستقلال الذاتي وتحسين المركز السياسي والاجتماعي .	2.3469	الثاني عشر
13	أشارك في توعية المرأة بحقوقها الانتخابية.	2.2341	الرابع عشر
14	أسعى نحو معرفة القضايا السياسية والاجتماعية في دولتي من أجل المشاركة لحلها .	2.3905	التاسع
15	أؤيد تعددية الأفكار السياسية والثقافية .	2.6852	الرابع
16	أؤيد المشاركات الفعالة في النشطات التي تعزز الديمقراطية والتنوع الفكري في دولتي.	2.7041	الثالث
17	أسعى لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.	2.1515	السابع عشر

من الجدول السابق يتضح أن بعض عبارات المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت قد تحققت من وجهة نظر مجموعة البحث بدرجة كبيرة للعبارات (1، 2، 4، 5، 6، 7، 8، 9،10، 12، 14، 15، 16)، في حين تحققت أربع عبارات بدرجة متوسطة (3، 11، 13، 17)، كما يتضح من الجدول أن العبارة (1) التي تنص على (أعرف موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي)، قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات المحور الأول، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي (2.8284)، حيث يشير الواقع الفعلي لطبيعة المشاركة السياسية للمرأة في الكويت على معرفة موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي، في حين جاءت العبارة (5) التي تنص على

(أؤيد تصويت المرأة في الانتخابات النيابية باعتبارها حقًا من حقوقها المشروعة) في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات المحور، بمتوسط حسابي (2.7337)، استكمالًا للحقوق السياسية للمرأة في الكويت، التي هي نتيجة طبيعية تفرضها التطورات الإيجابية في الدولة، وهذا يتفق مع دراسة (كركوري، 2021)، التي أشارت إلى أن قضية تمكين المرأة الجزائرية في المجال السياسي كانت نتيجة تطورات ايجابية شهدتها الدولة الجزائرية في منظومتها الدستورية، التي ترتبط على وجه الخصوص بضمان وحماية الحقوق السياسية للمرأة وإبراز مكانتها في المجتمع من خلال تفعيل دورها السياسي، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (17)، التي تنص على (أسعى لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية)، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث، بمتوسط حسابي (2.1515)، وهى نتيجة منطقية حيث إن عملية تمكين المرأة الكويتية لا زالت في بدايتها، كما أشارت دراسة مريم عوض (2022) إلى أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية مهم جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كل المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية.

وللإجابة عن السؤال الثالث الذى ينص على: ما المعوقات التي تواجه تمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت؟ يوضح الجدول التالي ترتيب عبارات المحور الثالث الخاص بمعوقات تمكين المرأة في الكويت، من وجهة نظر مجموعة البحث.

جدول(3) ترتيب عبارات محور معوقات تمكين المرأة في الكويت من وجهة نظر مجموعة البحث

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية مع القيود الثقافية متمثلة في العادات والتقاليد.	1.8180	الثاني عشر
2	طبيعة الحياة السياسية لا تتناسب مع شخصية المرأة في الكويت.	1.7591	الثالث عشر
3	تعارض ترشح المرأة لعضوية مجلس الأمة مع أحكام الشريعة والدين.	1.6452	الرابع عشر
4	تراجع شعبية المرأة بسبب عدم تقديم خدمات شخصية لأبناء الدائرة.	1.8431	العاشر
5	ضعف أداء المرأة الرقابي والتشريعي بسبب عدم ترشح أي امرأة في البرلمان.	1.8315	الحادي عشر
6	افتقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية.	1.8863	التاسع
7	عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة.	2.1576	الثاني
8	المواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة.	1.9041	الثامن
9	انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة.	2.0010	السابع
10	السيطرة المهيمنة للرجال وقيود السلطة الأبوية تؤثر سلبًا على	2.0536	الخامس

	تمكين المرأة .		
11	عزوف المرأة في غالب الأحيان عن المشاركة في الحياة السياسية والاكتفاء بالدور التقليدي .	2.2530	الأول
12	ضعف الوعى المجتمعي بأهمية دور المرأة كعنصر فاعل في الحياة السياسية .	2.0340	السادس
13	ضعف قدرات المنظمات النسائية وتحويلها لمؤسسات فاعلة تمتلك قيادات مؤهلة ومدربة.	2.1071	الثالث
14	الافتقار للتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة لتطوير وضع المرأة .	2.0935	الرابع

من الجدول السابق يتضح أن الغالبية العظمي من عبارات محور معوقات تمكين المرأة في الكويت من وجهة نظر مجموعة البحث قد تحققت بدرجة متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (1.7052- 2.2530)، ما عدا العبارة الثالثة فقد تحققت من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة ضعيفة، كما يتضح أن العبارة (11) التي تنص على (عزوف المرأة في غالب الأحيان عن المشاركة في الحياة السياسية والاكتفاء بالدور التقليدي) جاءت في المرتبة الأولي بالنسبة لترتيب عبارات المحور، بمتوسط حسابي (2.2530)، وجاءت العبارة (7) والتي تنص على (عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.1576). وتشير النتيجة السابقة إلى عدم موافقة مجموعة البحث على بعض معوقات تمكين المرأة في الكويت وتوسط درجة تأثيرها على عملية المشاركة والتمكين السياسي، فتيسير المحور الأول إلى المشاركة السياسية للمرأة في الكويت وجاءت عباراته في مجمل النتائج مرتفعة ومتوسطة، مما يؤكد مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها، كذلك يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن مظاهر تمكين المرأة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية قد تطور ومر بمراحل من النضج وكان ذلك بفضل جهود المنظمات الدولية التي أقرت حقوق المرأة وتمكينها، إضافة إلي وجود بعض العوامل التي يجب على السلطة التنفيذية توفيرها لكي تحصل المرأة الكويتية على حقها السياسي على أكمل وجه، مع ضرورة توفير السبل التي تتيح لها الحصول على حقها السياسي، وهذا ما يتفق مع دراسة (عبدالكريم، 2022) ودراسة (المكيمي، 2010).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (3) التي تنص على (تعارض ترشح المرأة لعضوية مجلس الأمة مع أحكام الشريعة والدين)، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي (1.6452)، وهي نتيجة طبيعية ومنطقية فمن الضروري توفير السبل كافة التي تتيح للمرأة الكويتية الحصول على حقها السياسي.

تجيب عن السؤال الرابع الذى ينص على: ما مدى تأثير متغيرات (العمر، نوع العمل، المستوى الوظيفي، المؤهل الدراسي، الانتماء الحزبي، الانتخابات البرلمانية، الانتخابات البلدية) في تمكين المرأة سياسيًا بدولة الكويت؟ من خلال بيان أثر متغيرات البحث على استجابات أفراد العينة، وهو ما توضحه الجداول التالية:

جدول (4) نتائج تطبيق محور المشاركة السياسية بالنسبة لمتغير العمر على عينة البحث

العمر	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
أقل من 30 عامًا	608	1421.53	69.6	26.8
من 30 إلى 40 عامًا	445	109.7	59.5	20.7
أكثر من 40 عامًا	272	623.88	58.7	11.8

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق واضحة في استجابات مجموعة البحث تعزى لمتغير العمر في الفئة (أقل من 30 عامًا) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (1421.53)، وبنسبة مئوية (69.6%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (26.8%) بالنسبة للفئات الثلاث، في حين جاءت نتائج الفئة (أكثر من 40 عامًا) في المرتبة الثانية، والفئة (من30 إلى 40 عامًا) في المرتبة الأخيرة بمتوسطات حسابية (109.7، 623.88) على التوالي، وبنسبة مئوية (59.6% ،58.7%) لكل مجموعة على حدة، و(20.7%،11.8%) بالنسبة للفئات الثلاث. وهو ما يدلل على توافق أفراد العينة حول أبعاد المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، حيث الوعى بأهمية تمكين المرأة الكويتية سياسيًا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (كركوري، 2021) التي أكدت أن قضية تمكين المرأة في المجال السياسي كانت نتيجة تطورات إيجابية شهدتها الدولة في منظومتها الدستورية، والتي ترتبط على وجه الخصوص بضمان وحماية الحقوق السياسية للمرأة على جميع المستويات، وإبراز مكانتها في المجتمع من خلال تفعيل دورها السياسي.

جدول (5) نتائج تطبيق محور معوقات التمكين بالنسبة لمتغير العمر على عينة البحث

العمر	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
أقل من 30 عامًا	608	1363	30.4	18.2
من 30 إلى 40 عامًا	445	1091.33	40.5	14.5

أكثر من 40 عامًا	272	598.75	41.1	8

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تعزى لمتغير العمر في الفئة (أقل من 30 عامًا) في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (1363) وبنسبة مئوية (30.4%) ، بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (18.2%) بالنسبة للفئات الثلاث، في حين جاءت نتائج الفئة (أكثر من 40 عامًا) في المرتبة الثانية، والفئة (من30 إلى 40 عامًا) في المرتبة الأخيرة بمتوسطات حسابية (1091.33، 598.75) على التوالي، وبنسبة مئوية (40.5%، 41.1%) بالنسبة لكل مجموعة على حدة، و(14.5%، 8%) بالنسبة للفئات الثلاث. واتفقت هذه النتائج مع دراسة (ردايدة، 2017) التي أشارت إلى أن هناك مجموعة من المكتسبات القانونية التي تحققت لتمكين المرأة سياسيًا، غير أن ذلك لم يسمح لها بدخول مراكز القرار بشكل كاف، سواء تعلق الأمر بالتمكين في المجالس النيابية أو في السلطة التنفيذية أو المجالس المحلية أو المؤسسات الحيوية العامة، وكذلك الأمر في هيئات وكوادر الأحزاب السياسية.

جدول (6) نتائج تطبيق محور المشاركة السياسية لمتغير نوع العمل على عينة البحث

نوع العمل	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
حكومي	992	2409.53	58.7	43.4
خاص	333	781.77	57.1	14.1

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث في متغير نوع العمل لصالح العمل الحكومي بمتوسط حسابي (2409.53)، ونسبة مئوية (58.7%) على مستوى مقارنة العينة بنفسها وبنسبة مئوية (43.4%) على مستوى العينة ككل، في حين جاءت نتيجة استجابة عينة البحث على فئة العمل الخاص أقل، سواء على مستوى عدد المستجيبات على الاستبيان بعدد (333) وبمتوسط حسابي (781.77)، بنسبة مئوية (57.1%) بالنسبة للعينة نفسها، و(14.1%) بالنسبة للعينة ككل، وهي نتيجة منطقية على أساس المستجيبات لأداة البحث، تتفق النتائج السابقة مع دراسة (القاضي، 2021) التي أكدت توصيف وتحليل أهمية عمل المرأة الكويتية في تحقيق التنمية وكذلك أهم مظاهر تمكينها في سوق العمل، ودراسة (كربوسة، 2019)، والتي أكدت نتائجها أن من مشكلات عدم مشاركة المرأة السياسية تتمثل في غياب التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، والتركيز

على أن عمل المرأة في معظم الأحيان يكون في القطاع الحكومي.

جدول (7) نتائج تطبيق محور معوقات التمكين بالنسبة لمتغير نوع العمل على عينة البحث

نوع العمل	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
حكومي	992	2203.36	41.3	32.7
خاص	333	665.95	42.9	9.8

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث في متغير نوع العمل بمحور معوقات تمكين المرأة في دولة الكويت لصالح العمل الحكومي من حيث عدد المستجيبات (992) بمتوسط حسابي (2203.36)، ونسبة مئوية (41.3%) على مستوى مقارنة العينة بنفسها وبنسبة مئوية (32.7%) على مستوى العينة ككل، في حين جاءت نتيجة استجابة عينة البحث على فئة العمل الخاص أقل، سواء على مستوى عدد المستجيبات للاستبيان بعدد (333) وبمتوسط حسابي (665.95)، بنسبة مئوية (42.9%) بالنسبة للعينة نفسها، و(9.8) بالنسبة للعينة ككل، وتتفق النتائج السابقة مع دراسة (كربوسة، 2019)، التي نتائجها أن مشكلات عدم مشاركة المرأة السياسية تتمثل في غياب التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المرأة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، والتركيز على أن عمل المرأة في معظم الأحيان يكون في القطاع الحكومي. ودراسة (Kitschelt و Ream، 2011) التي أكدت أن من أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة الخصائص الفردية من استعداد ذاتي ودرجة تعلم ومستوى الدخل وطبيعة ونوع الوظيفة، ودراسة (AlGharaibeh, 2011) التي توصلت إلى أن هناك بعض المعوقات التي تقف عائقًا في سبيل تمكين المرأة، وأن التحديات التي تواجه تمكين المرأة، تتمثل في المجتمع والثقافة الموروثة والجذور المتعمقة في التقاليد ومنها التعليم والعمل، وعدم وجود برامج واضحة وآليات تسهم في تمكين المرأة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا.

جدول (8) نتائج تطبيق محور المشاركة بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي على عينة البحث

المستوى الوظيفي	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
ليس إشرافيًا	741	600.12	56.9	32.4
إشرافي	331	794.59	57.8	14.3
قيادي	253	1797.35	56.7	10.7

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث في متغير المستوى الوظيفي بمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، فجاءت في المرتبة الأولى فئة قيادي، بمتوسط حسابي (1797.35)، وبنسبة مئوية (56.9%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (32.4%) بالنسبة للفئات الثلاثة، في حين جاءت نتائج فئة (الإشرافي) في المرتبة الثانية، وفئة (ليس إشرافيًا) في المرتبة الأخيرة بمتوسطات حسابية (794.59، 600.12) على

التوالي، وبنسبة مئوية (57.8% ، 56.7 %) بالنسبة لكل مجموعة على حدة، و(14.3% ،10.7%) بالنسبة للفئات الثلاثة.

جدول (9) نتائج تطبيق محور معوقات التمكين بالنسبة لمتغير المستوى الوظيفي على عينة البحث

المستوى الوظيفي	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
ليس إشرافيًا	741	1661.57	43.1	24.5
إشرافي	331	703.14	42.2	10.3
قيادي	253	514.64	43.3	7.5

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تبعًا لمتغير المستوى الوظيفي بمحور معوقات تمكين المرأة في الكويت، حيث جاءت في المرتبة الأولى فئة (ليس إشرافيًا) بعدد (741) من مجموع المستجيبات من مجموعة البحث الحالي، بمتوسط حسابي (1661.57)، وبنسبة مئوية (43.1%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (24.5%) بالنسبة للفئات الثلاث، في حين جاءت نتائج فئة (الإشرافي) في المرتبة الثانية، وفئة (القيادي) في المرتبة الأخيرة بمتوسطات حسابية (703.14، 514.64) على التوالي، وبنسبة مئوية (42.2% ، 43.3%) بالنسبة لكل مجموعة على حدة، و(10.3% ،7.5%) بالنسبة للفئات الثلاث. ووفقًا للمستوى الوظيفي فالقيادات النسائية هن أكثر مشاركة، وتظهر المعوقات بشكل أوسع في الفئات التي لا تنتمى لفئة القيادات أو المشرفات عن العمل السياسي، وتتفق النتائج مع دراسة (سليمان، 2020) التي توصلت إلى أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية، التي تشمل العادات والتقاليد، والتعليم، وتليها العوامل السياسية والاقتصادية، وأخيرًا العوامل الشخصية، وأوصت الدراسة لتذليل العقبات بالعمل على تدعيم المرأة وترشيحها للمناصب السياسية والقيادية بغض النظر عن السن أو نوع العمل؛ وذلك عن طريق تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية في المجالات كافة.

جدول (10) نتائج تطبيق محور المشاركة بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي على عينة البحث

المؤهل الدراسي	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
ثانوية عامة أو أقل	87	207.9	56.6	3.7
دبلوم	358	879.53	59	15.8
بكالوريوس	811	1931	57.8	34.8
دراسات عليا	69	174.94	56.6	3.2

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تبعًا لمتغير المؤهل الدراسي، بمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت،

فجاءت في المرتبة الأولى فئة بكالوريوس بمتوسط حسابي (1931)، وبنسبة مئوية (57.8%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (34.8%) بالنسبة للفئات الأربع، في حين جاءت نتائج فئة (دبلوم) في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (879.53)، وبنسبة مئوية (59%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (15.8%) بالنسبة لجميع الفئات، وفى المرتبة الثالثة، فئة (ثانوية عامة أو أقل)، بمتوسط حسابي (207.9)، وبنسبة مئوية (56.6%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (3.7%) بالنسبة لجميع الفئات، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة (دراسات عليا) في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (174.94)، وبنسبة مئوية (56.6%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (3.2%) بالنسبة لكل لفئات، ما يؤكد أن التعليم له تأثير إيجابي على المشاركة السياسية للمرأة في الكويت، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (الشلال، 2005) التي توصلت إلى أن المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية تعد متوسطة، وتميل للانخفاض، وأن المعرفة تزداد بزيادة مستوى التعليم، كما أن الدخل المادي يتفاعل مع العوامل الأخرى ويلعب دورًا إيجابيًا على قناعة النساء المبحوثات بالمشاركة السياسية.

جدول (11) نتائج تطبيق محور المعوقات بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي على عينة البحث

المؤهل الدراسي	عدد المستجيبات	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
ثانوية عامة أو أقل	87	193.14	43.4	3.7
دبلوم	358	817.93	43.4	12.1
بكالوريوس	811	1709.79	42.2	25.3
دراسات عليا	69	147.93	41	2.2

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تبعًا لمتغير المؤهل الدراسي بمحور معوقات تمكين المرأة في الكويت، حيث جاءت في المرتبة الأولى فئة (بكالوريوس) بعدد (811) من مجموع المستجيبات من مجموعة البحث الحالي، بمتوسط حسابي (1709.79)، وبنسبة مئوية (42.2%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (25.3%) بالنسبة لجميع الفئات، في حين جاءت نتائج فئة (دبلوم) في المرتبة الثانية، وفئة (ثانوية عامة أو أقل) في المرتبة الثالثة بمتوسطات حسابية (817.93، 193.14) على التوالي، وبنسبة مئوية (43.4%، 43.4%) بالنسبة لكل مجموعة على حدة، و(12.1% ،3.7%) بالنسبة للفئات الأربع لهذا المتغير، وجاءت المرتبة الأخيرة الفئة (دراسات عليا)، بمتوسط حسابي (147.93) وبنسبة مئوية (41) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (2.2%) بالنسبة لجميع الفئات. تتفق هذه النتائج مع دراسة دراسة (Marilee، 2013) التي حددت بعض العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، ومنها العوامل الرئيسة والتي تتضمن الحالة العائلية من منظور

مجالات العمل والحقوق المرتبطة بالعمل كالأمن الوظيفي، وإجازه الأمومة، وإجازه رعاية الطفل والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحة، ودراسة (AlGharaibeh، 2011) التي أكدت أن هناك بعض المعوقات التي تقف في سبيل تمكين المرأة، وأن التحديات التي تواجه تمكين المرأة تتمثل في المجتمع والثقافة الموروثة والجذور المتعمقة في التقاليد البحرينية، والتعليم ومستوياته، وعدم وجود برامج واضحة وآليات تسهم في تمكين المرأة سياسيًا.

جدول (12) نتائج تطبيق الاستبانة لمتغير الانتماء الحزبي علي عينة البحث

الانتماء الحزبي	عدد المستجيبات	المحاور	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
نعم	101	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	**255.41**	**58.1**	**4.6**
		معوقات تمكين المرأة في الكويت	**222.93**	**41.8**	**3.3**
لا	1224	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	**29.373**	**57.4**	**52.9**
		معوقات تمكين المرأة في الكويت	**26.452**	**42.6**	**39.2**

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تعزى لمتغير الانتماء الحزبي (نعم/ لا) على محوري البحث، من حيث جملة المستجيبات على الاستبيان حيث تتفاوت الأعداد المنتمية للأحزاب السياسية فنجد أنها (101، 1224) على التوالي، فبالنسبة لمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، بمتوسطات حسابية (255.41 ، 29.373)، وبنسبة مئوية (57.4،58.1) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (4.6%، 52.9) بالنسبة لجميع الفئات. أما بالنسبة لمحور معوقات تمكين المرأة في الكويت، فتأتى النتيجة لصالح (لا) أيضًا، بمتوسطات حسابية (222.93، 26.452) على التوالي، وبنسبة مئوية (41.8% ، 42.6%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (3.3%، 39.2%) بالنسبة لجميع الفئات، وهذا يدلل على وجود العديد من المعوقات التي قد تحول دون تمكين المرأة سياسيًا في الكويت وذلك في متغير الانتماء الحزبي. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (بلول، 2009) التي أكدت أن هناك فجوة بين الواقع الذى تعيشه المرأة العربية وبين التوجهات والقرارات الدولية في مجال تمكينها سياسيًا، وضرورة زيادة تمثيل المرأة العربية في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب والمجالس المحلية والمنظمات المدنية لزيادة دورها المجتمعي والسياسي في جميع الأعمار. كما تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (ردايدة، 2017) التي أكدت أن بالرغم من أن هناك مجموعة من المكتسبات القانونية التي تحققت لتمكين المرأة سياسيًا، فإن ذلك لم يسمح لها بدخول مراكز القرار بشكل كاف، سواء تعلق الأمر بالتمكين في المجالس النيابية أو في السلطة التنفيذية أو المجالس المحلية أو المؤسسات الحيوية العامة، وكذلك الأمر في هيئات وكوادر الأحزاب السياسية.

جدول (13) نتائج تطبيق الاستبانة بالنسبة لمتغير الانتخابات البرلمانية من

وجهة نظر عينة البحث

الانتخابات البرلمانية	عدد المستجيبات	المحاور	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
نعم	737	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	1766	57.8	31.8
		معوقات تمكين المرأة في الكويت	1568.14	42.2	23.3
لا	588	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	1426.18	57.1	25.7
		معوقات تمكين المرأة في الكويت	1298.71	42.9	19.3

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق فى استجابات مجموعة البحث تعزى لمتغير الانتخابات البرلمانية (نعم/ لا) على محوري البحث، فبالنسبة لمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، بمتوسطات حسابية (1766، 1426.18)، وبنسبة مئوية (57.1 %،57.8%)، بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (31.8%، 25.7) بالنسبة لجميع الفئات. أما بالنسبة لمحور معوقات تمكين المرأة في الكويت فتأتى النتيجة، بمتوسطات حسابية (1568.14، 1298.71) على التوالي، وبنسبة مئوية (42.2%، 42.9%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (23.3%، 19.3%) بالنسبة لجميع الفئات. وهو ما يدلل على توافق أفراد العينة حول المشاركة السياسية للمرأة في الكويت ومعوقات تمكين المرأة في الكويت، تعزى لمتغير الانتخابات البرلمانية. تتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (الكردي، 2017) بالتوصية بأهمية دور المرأة المباشر في تحقيق النجاح من خلال المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال العمل والتعليم والمشاركة الواعية في العمل الوطني.

جدول (14) نتائج تطبيق الاستبانة بالنسبة لمتغير الانتخابات البلدية من وجهة نظر عينة البحث

الانتخابات البلدية	عدد المستجيبات	المحاور	المجموع	المتوسط الحسابي	بالنسبة لنفسها%	بالنسبة للمجموعة ككل%
نعم	257	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	10586	622.71	58.7	11.2
		معوقات تمكين المرأة في الكويت	7448	539.86	41.3	7.9
لا	1068	المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت	43686	2569.77	57.2	46.3
		معوقات تمكين المرأة	32645	2331.79	42.8	34.6

		في الكويت				

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تعزى لمتغير الانتخابات البلدية (نعم/ لا) على محوري البحث، من حيث جملة المستجيبات على الاستبيان؛ حيث تتفاوت الأعداد المشاركة في الانتخابات البلدية، فنجد أنها (257، 1068) على التوالي، فبالنسبة لمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، بمتوسطات حسابية (2569.77،622.71)، وبنسبة مئوية (57.2،58.7) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (11.2% ، 46.3) بالنسبة لجميع الفئات ، أما بالنسبة لمحور معوقات تمكين المرأة في الكويت، فتأتى النتيجة لصالح (لا) أيضًا، بمتوسطات حسابية (539.86، 2331.79) على التوالي، وبنسبة مئوية (41.3%، 42.8%) بالنسبة للفئة نفسها، وبنسبة مئوية (7.9%، 34.6%) بالنسبة لجميع الفئات، وهذا يدلل على وجود بعض المعوقات التي قد تحول دون تمكين المرأة سياسيًا في الكويت، ويبرر ضعف المشاركة في الانتخابات البلدية، وتتفق النتائج مع نتائج بعض الدراسات (ضيدان، 2022)، (القاضي، 2021)، (عبدالمجيد، 2018) التي أكدت على أنه لكى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية، لا بد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية، وأن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية مهم جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في جميع المجالات، ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة، إضافة إلى وجود علاقة قوية بين تعليم المرأة ودورها ومشاركتها السياسية، حتى تصبح قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بها شخصيًا وبأسرتها ومجتمعها، حيث إن المشاركة السياسية للمرأة هي بحد ذاتها قفزة نوعية تدل على درجة استقلالية المرأة لنفسها ولقرارها.

خلاصة نتائج البحث:

- إنَّ بعض عبارات المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت قد تحققت من وجهة نظر مجموعة البحث بدرجة كبيرة للعبارات (1 ، 2 ، 4، 5، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10، 12، 14، 15 ، 16)، في حين تحققت أربع عبارات بدرجة متوسطة (3، 11، 13، 17)، وإن العبارة (1) التي تنص على (أعرف موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي)، قد جاءت في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (17) التي تنص على (أسعى لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية)، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث.
- إنَّ عبارات محور معوقات تمكين المرأة في الكويت من وجهة نظر مجموعة البحث قد تحققت بدرجة متوسطة. وإنَّ العبارة (11) والتي تنص على

(عزوف المرأة في غالب الأحيان عن المشاركة في الحياة السياسية والاكتفاء بالدور التقليدي) جاءت في المرتبة الأولي ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (3)، والتي تنص على (تعارض ترشح المرأة لعضوية مجلس الأمة مع أحكام الشريعة والدين) ، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث.

- عدم وجود فروق واضحة في استجابات مجموعة البحث تعزي لمتغير العمر.
- وجود فروق في استجابات مجموعة البحث في متغير نوع العمل لصالح العمل الحكومي .
- وجود فروق في استجابات مجموعة البحث في متغير المستوى الوظيفي بمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت.
- وجود فروق في استجابات مجموعة البحث تبعًا لمتغير المؤهل الدراسي، بمحور المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت.

وبناء على ما سبق من نتائج، يوصي الباحث بتوجيه جهود الدولة وخططها، بالتعاون مع المجتمع المدني لتسريع تفعيل التشريعات والقوانين، وإتاحة المشروعات المختلفة الصغيرة والكبيرة التي تهدف لتمكين المرأة، وعقد الندوات وورش العمل والبرامج التدريبية المهتمة بقضايا تمكين المرأة سياسيًا، ومحاولة تبصير المجتمع الكويتي بأهمية مشاركة المرأة في الجوانب السياسية، ووضع استراتيجية وآلية التمكين لزيادة فاعليتها في تنمية المجتمع، والتوجه لمناقشة قضايا المرأة عبر مؤسسات الدولة الرسمية (وسائل الإعلام والثقافة والتعليم والحوار المجتمعي).

المراجع

أحمد زايد. (2008). *المرأة وقضايا المجتمع*. كلية الآداب، جامعة القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

أحمد عبدالقادر عبدالباسط. (2021). حول المرأة العاملة في الكويت والخليج. *المؤتمر الاقليمي الأول للمرأة في دول الخليج*. الكويت: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

المجلس القومي للمرأة. (2005). *تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك 1981-2004*. القاهرة.

بن رحو بن علام. (2018). *التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية*. برلين: المركز الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

خالد أحمد الشلال. (2005). *توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية: دراسة استشرافية*. الكويت: مجلس النشر العلمي جامعة الكويت.

رنا حفار الحسن. (2010). التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية. *المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية*. القاهرة.

ريم ضيف عبدالمجيد. (2018). الدور السياسي للمرأة العربية 2003-2017: المرأة العراقية دراسة حالة. العراق: جامعة آل البيت.

سهاد عبدالجمال عبدالكريم. (2022). تمكين المرأة من الحقوق السياسية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 11*(40).

صابر بلول. (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25*(2).

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. (2004). *دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي*. الأمم المتحدة: المكتب الأقليمي للدول العربية.

عصام بن الشيخ. (2011). تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة: الفرص والقيود. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*(4).

عمراني كربوسة. (2019). تحديات المرأة العربية في سوق العمل: نحو ميكانيزمات التمكين. *مجلة الناقد للدراسات السياسية، 3*(1).

لبنى أحمد القاضي. (2021). معوقات تمكين المرأة في سوق العمل: التحديات وآليات المواجهة. (49).

مباركة حنان كركوري. (2021). محددات تمكين المرأة الجزائرية في المجال السياسي: الواقع والمأمول. (8).

محمد منيف العجمي. (2004). *المرأة الكويتية والمشاركة السياسية: نظرة علمية تحليلة*. بيروت: جدار الجديد للنشر والتوزيع.

مريم عوض ضيدان. (2022). تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء استراتيجية الكويت القومية. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*(135).

منال فاروق. (2001). سياسات المنظمات الأهلية في تمكين المرأة. *المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر*. جامعة القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية.

مي غنام حمد. (2021). دور وزارة الشئون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال المشروعات الصغيرة بدولة الكويت. *مجلةالبحث العلمي في التربية، 22*(7)، 486-503.

نجاح الطراونة، و محمد أمين. (2011). التمكين الإداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العلوم الانسانية والاحتماعية، 26*(4).

ندى عبدالله سعود، و هيفاء فهد المبيريك. (2020). دور التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية. *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، 44*(28).

نشوى عبدالله سعود. (2004). تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة. القاهرة: كلية الآداب جامعة عين شمس.

نورة ناصر الكردي. (2017). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الاماراتية وريادتها بين الواقع واستشراف المستقبل. *شئون اجتماعية، 34*(135).

نوف نشمي العجمي. (2017). تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 1*(3).

هيلة محمد المكيمي. (2010). العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية. *مجلة العلوم الاجتماعية، 38*(3)، 15-58.

وسيم حسام الدين الأحمد. (2016). *التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة مقارنة*. جامعة الأمير يوسف: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.

ياسر سليمان محمد سليمان. (2020). معوقات تمكين المرأة سياسيا في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في كفر الشيخ. *المجلة العلمية بكلية الآداب*(38).

يسرى صالح ردايدة. (2017). التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة الأردن, مصر، المغرب، الجزائر، السعودية 2000-2015. الأردن: جامعة اليرموك.

Algharaibeh, F. (2011) Womens empowerment in Bahrain .*Journal odf International Womens Studies 12*(3)..

Baden, S., Oxaal, Z. (2017) Gender and development: Approches and impilications for policy .Institute of Development Studies ، Brighton.

Kitschelt, H., Ream, P.(2011) political participation in carmine daniel . Oxford: Oxford University Press.

Malhotra, A. (20111) Measuring womens empowerment as avertible in international development .Poverty and Gender: new perspectives .World Bank.

Marilee, A. (2013) Women and empowerment participation and decision making .London: Zed Books LTD.

World Economic Forum (2017-2018) .The Global *Competitivness Report*

استبانة التمكين السياسي للمرأة في دولة الكويت

الجزء الأول: البيانات الأساسية:

الرجاء وضع علامة داخل المربع الذى يوضح الإجابة المناسبة لك:

1- العمر:
أقل من 30 عامًا
من 30 إلى 40 عامًا
أكثر من 40 عامًا

2- نوع العمل :
حكومي خاص

3- المستوي الوظيفي
ليس إشرافيًا وليس قياديًا إشرافي بادي

4- المؤهل الدراسي :
ثانوية عامة أو أقل لوم الوريوس اسات عليا

5- هل تنتمى لأى حزب سياسى؟ نعم لا

6- هل تشارك في الانتخابات البرلمانية؟ نعم

7- هل تشارك في الانتخابات البلدية؟ نعم

الجزء الثاني: المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت

م	العبـــــارة	درجة الموافقة		
		موافق	محايد	غير موافق
1	أعرف موقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي.			
2	أهتم بمتابعة القضايا السياسية محليًا ودوليًا.			
3	أشارك في عضوية وأنشطة الاتحادات والنقابات في الدولة.			
4	أرى أن عضوية المرأة في البرلمان تعزز مكاسب المرأة السياسية.			
5	أؤيد تصويت المرأة في الانتخابات النيابية باعتبارها حقًا من حقوقها المشروعة.			
6	أؤيد ترشح المرأة في الانتخابات النيابية باعتبارها حقًا من حقوقها المشروعة.			
7	أرى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تعزز دورها في الحياة العامة والخاصة.			
8	سأصوت للمرأة في الانتخابات لأنها الأقدر على تقديم مشروعات			

	وخدمات لأبناء الدائرة.			
9	سأصوت للمرأة في الانتخابات لأنها الأقدر على التعبير عن قضايا المرأة.			
10	أشارك في صنع القرارات السياسية التي تسهم في تسيير شؤون المجتمع والدولة.			
11	أؤيد الانضمام في الأحزاب السياسية وتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي.			
12	أسعى لتولى المهام القيادية التي تساعد في نيل الاستقلال الذاتي وتحسين المركز السياسي والاجتماعي.			
13	أشارك في توعية المرأة بحقوقها الانتخابية.			
14	أسعى نحو معرفة القضايا السياسية والاجتماعية في دولتي من أجل المشاركة لحلها .			
15	أؤيد تعددية الأفكار السياسية والثقافية .			
16	أؤيد المشاركات الفعالة في النشطات التي تعزز الديمقراطية والتنوع الفكري في دولتي.			
17	أسعى لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية.			
الجزء الثالث: معوقات تمكين المرأة في الكويت				
1	تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية مع القيود الثقافية متمثلة في العادات والتقاليد.			
2	طبيعة الحياة السياسية لا تتناسب مع شخصية المرأة في الكويت.			
3	تعارض ترشح المرأة لعضوية مجلس الأمة مع أحكام الشريعة والدين.			
4	تراجع شعبية المرأة بسبب عدم تقديم خدمات شخصية لأبناء الدائرة.			
5	ضعف أداء المرأة الرقابي والتشريعي بسبب عدم ترشح أية امرأة في البرلمان.			
6	افتقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية.			
7	عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة.			
8	المواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة.			
9	انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة.			
10	السيطرة المهيمنة للرجال وقيود السلطة الأبوية تؤثر سلبًا على تمكين المرأة .			
11	عزوف المرأة في غالب الأحيان عن المشاركة في الحياة السياسية والاكتفاء بالدور التقليدي .			
12	ضعف الوعى المجتمعي بأهمية دور المرأة بوصفها عنصراً فاعلاً في الحياة السياسية .			
13	ضعف قدرات المنظمات النسائية وتحويلها لمؤسسات فاعلة تمتلك قيادات مؤهلة ومدربة.			
14	الافتقار للتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة لتطوير			

	وضع المرأة .			